

THE MANAGING DIRECTOR'S

GLOBAL POLICY AGENDA 2026

Spring
Meetings

اجتماعات الربيع ٢٠٢٦
جدول أعمال السياسات العالمية للسيدة المدير العام
إدارة الصدمات والتحويلات

إدارة الصدمات والتحولات

يواجه العالم تداعيات حرب جديدة. وإلى جانب الخسائر البشرية، تمتد الآثار الاقتصادية للحرب في الشرق الأوسط إلى مختلف أنحاء العالم، وسيقع ضررها الأكبر كالعادة على كاهل أفقر البلدان وأكثرها ضعفا. ويأتي ذلك في وقت يتقلص فيه حيز السياسات ويخفت زخم التعاون الدولي. وتعتمد الاستجابة الملائمة للسياسات على كيفية انتقال آثار الصدمة عبر الاقتصاد المحلي، مما يقتضي نهجا عمليا سريع التكيف، مدعوما بإطار من السياسات ذات المصادقية. وفي هذا الصدد، يظل صندوق النقد الدولي على استعداد لتسخير جميع أدواته لمساعدة بلدانه الأعضاء. وسندعم صنع السياسات الرشيدة – مع التوصية بعدم الحياد عن الأولويات الأساسية على المدى المتوسط في خضم هذا الاختبار الجديد – وسنمول ميزان المدفوعات عند الحاجة.

الصدمة الجديدة والاختبارات القادمة

أثبت الاقتصاد العالمي قدرته على الصمود في مواجهة عدم اليقين الشديد والصدمات المتكررة، بما في ذلك تداعيات الحروب والصراعات الجارية، ويواجه حاليا اختبارا جديدا وصعبا. ويعتمد عمق التأثير الاقتصادي للحرب في الشرق الأوسط على مدتها وحدتها ونطاقها. ويتضح بالفعل من الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية وتعطل حركة النقل حتى الآن أن الحرب تشكل تهديدا خطيرا للاقتصاد العالمي. فقد يستمر ارتفاع أسعار الوقود والأسمدة لفترة مطولة، كما يمكن أن يؤثر نقص المدخلات الأساسية على الطاقة والأمن الغذائي وقطاعات أخرى. ونتجت عن الحرب تداعيات أخرى أيضا، مثل النزوح القسري للأفراد وتراجع حركة السفر والسياحة. ويواجه صناع السياسات سيناريوهات عديدة لما قد يكون عليه العالم بعد بضعة أشهر من الآن.

وفي الوقت نفسه، تنشأ عن التحولات العميقة في التكنولوجيا والخصائص الديمغرافية والبيئة تحديات معقدة وفرص أيضا. فالذكاء الاصطناعي يتيح إمكانية للهدم الخلاق بهدف زيادة الإنتاجية والدخل والثروة، غير أن سرعة التغيير قد تكون مربكة وقد تتسبب في إزاحة قطاعية. وستُعِيد التحولات الديمغرافية تشكيل أسواق العمل العالمية. ومع استمرار التدهور البيئي، سيستمر تغير المناخ أيضا، مما يتطلب بذل مزيد من الجهود لإيجاد حلول فنية وضخ استثمارات إضافية في بناء القدرة على الصمود.

وعلى الصعيد العالمي، تنتشر الصدمة الجديدة عبر ثلاث قنوات. أولا، ستؤدي القيود المباشرة على الإمدادات إلى تراجع الناتج وارتفاع الأسعار. وثانيا، قد يفضي ارتفاع معدل التضخم الكلي، مدفوعا بالتداعيات التي قد يتجاوز مداها قطاعي الطاقة والغذاء، إلى زيادة توقعات التضخم. وثالثا، قد تضيق الأوضاع المالية، مما ستكون له انعكاسات على تكاليف التمويل. ومع ارتفاع أسعار الفائدة، قد يؤدي استمرار انعدام أمن الطاقة العالمي على المدى الطويل إلى مزيد من التراجع في النشاط الاقتصادي. وفي نهاية المطاف، من المرجح أن تتلاشى هذه الآثار مع استجابة العرض، ولكن الآثار الاقتصادية والمالية قد تظل هائلة، لا سيما على المدى القريب.

وستعاني بعض البلدان أكثر من غيرها، وستكون أفقر البلدان وأضعفها هي الأكثر انكشافا للمخاطر. ويبرز فرق واضح بين البلدان المستوردة للطاقة والبلدان المصدرة لها، وإن كان جميع المواطنين سيشعرون بآثار ارتفاع أسعار الطاقة العالمية. كذلك يعد امتلاك أو عدم امتلاك احتياطات كبيرة من الوقود من الاعتبارات المهمة على المدى القريب جدا. وهناك فرق أيضا بين البلدان التي تمتلك حيزا ماليا كبيرا وتلك التي تفتقر إليه، وفرق آخر بين البلدان التي تتمتع وتلك التي لا تتمتع بهوامش أمان خارجية قوية وسياسات ذات مصادقية. وسيحقق عدد من البلدان المصدرة للسلع الأساسية أرباحا استثنائية، في حين ستعاني البلدان المستوردة من انخفاض الناتج. وفي عالم مترابط يتعرض لصدمات متكررة وغير متماثلة في الغالب، قد تتبدل الأوضاع، مما يجعل التعاون ضرورة لا غنى عنها.





أولويات السياسات اليوم وغدا

في عالم يشهد ضبابية شديدة وغير مسبوقه وصدّات متواترة، تكتسب الأساسيات الاقتصادية ومرونة السياسات أهمية كبيرة. فالبلدان التي تجمع بين القوة المالية ومصداقية أطر السياسات، وقوة المؤسسات، وديناميكية القطاعات الخاصة، ومرونة عملية صنع السياسات، تتمتع بقدرة أكبر على الصمود في مواجهة الصدمات وعلى تعزيز النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل.

• يعكف صندوق النقد الدولي على مراقبة التطورات وتقييمها عن كثب على المستويات القطرية والإقليمية والعالمية؛ إلى جانب إعداد السيناريوهات ومشاركة نتائجها مع البلدان الأعضاء للاسترشاد بها في صنع سياسات فعالة وسريعة التكيف. وقد تعاون الصندوق مع مجموعة من المؤسسات الشريكة والأطراف المعنية في الشرق الأوسط ومناطق أخرى لإطلاعها على نتائج التقييم وتحديد أولويات السياسات. وتم تشكيل مجموعة تنسيق تضم الصندوق والبنك الدولي والوكالة الدولية للطاقة لرصد التطورات وتنسيق التحليلات والدعم المقدم.

ويواجه صناع السياسات العديد من الخيارات الصعبة. فما هي أفضل السبل لضمان استقرار الأسعار مع حماية النمو؟ ومتى يتعين الانتقال من سياسة التقييد إلى سياسة التحفيز أو العكس؟ وكيف يمكن السيطرة على المخاطر بالتوازي مع تشجيع الابتكار؟ وكيف يمكن ضمان قوة المالية العامة مع زيادة فرص العمل وتعزيز التماسك الاجتماعي؟ لا توجد إجابات سهلة، ولكن دروس الماضي ترشدنا إلى أهمية استقلالية البنوك المركزية، وقواعد المالية العامة، والاحتياطات، وكفاءة عمل الأسواق، والتنظيم الرشيد، ومرونة السياسات.

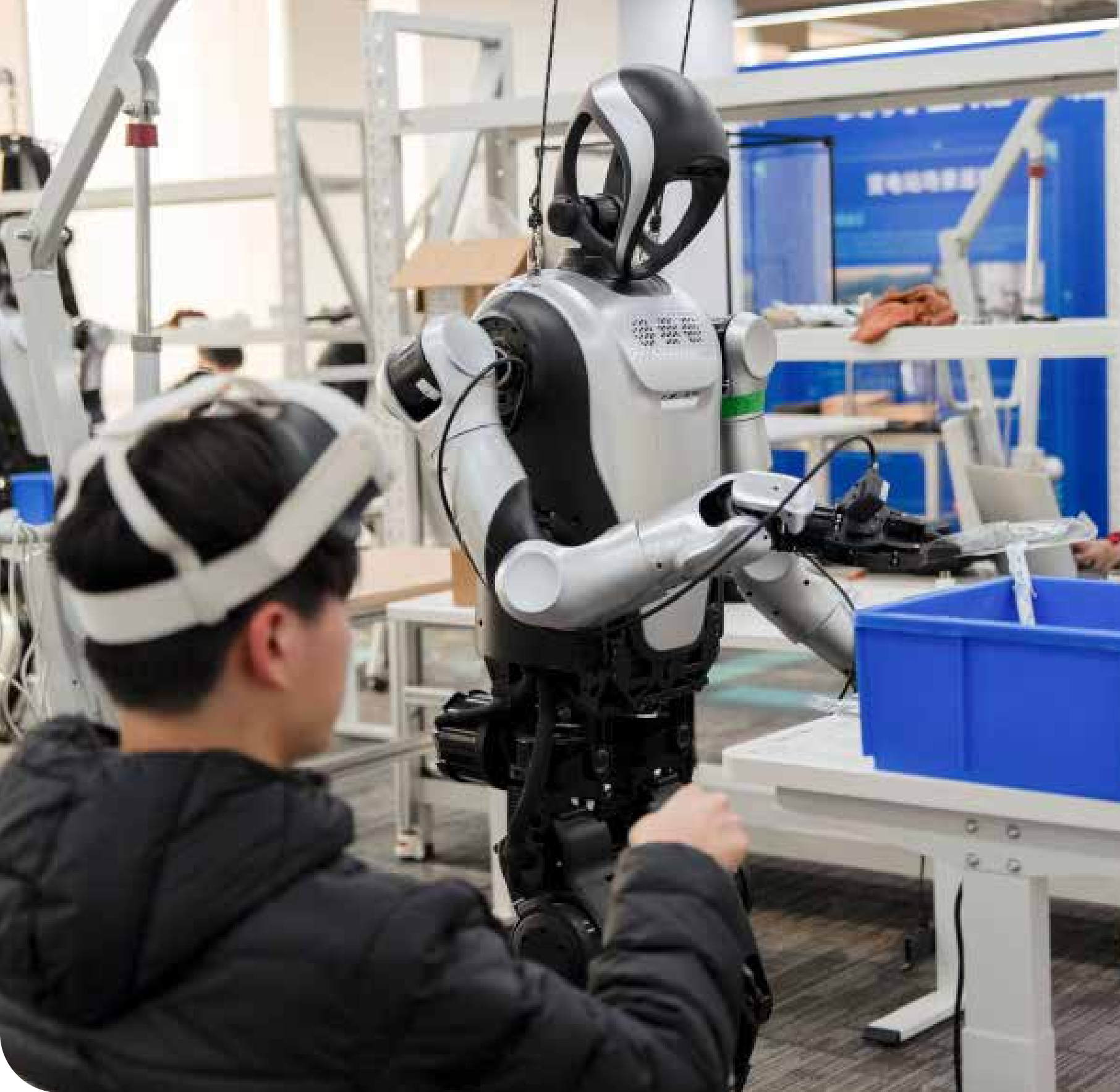
• إن صندوق النقد الدولي على أهبة الاستعداد لاتخاذ إجراءات حاسمة وتسخير جميع أدواته لدعم بلدانه الأعضاء. ويسترشد الصندوق برؤيته العالمية في إسداء المشورة للأعضاء بشأن تبني السياسات التي تناسب ظروفهم الفردية، وتجنب السياسات التشويهية التي تسفر عن تداعيات سلبية – مثل الضوابط السعرية والتصديرية. وسندعم تنمية القدرات، كما سنوفر التمويل عند الحاجة عبر استخدام كامل أدواتنا الإقراضية الحالية.

السياسات النقدية والمالية

يتعين على السياسة النقدية تحقيق التوازن. فينبغي أن تظل البنوك المركزية متيقظة ومستعدة لاتخاذ إجراءات واضحة وحاسمة في إطار الدور المنوط بها. وعليها التحوط ضد صدمات الإمداد المطولة التي يمكن أن تؤدي إلى انفلات ركيزة التوقعات التضخمية على المدى المتوسط إلى الطويل. ويمكن أن يختار صناع السياسات النقدية التفاوضي عن صدمات الإمداد السلبية – كالصدمة الحالية على سبيل المثال – إذا كانت الصدمة مؤقتة وكان موقف السياسة النقدية ملائماً بالفعل. وتعتمد المصداقية إلى حد كبير على شفافية التواصل وقوة استقلالية البنوك المركزية. وحيثما يبرز خطر وشيك ينذر بتحركات حادة أو مربكة في أسعار الصرف، قد يبرر ذلك اتخاذ تدابير مؤقتة للتدخل في سوق الصرف وإدارة التدفقات الرأسمالية، بشرط أن تتسق هذه التدابير مع السياسات النقدية والمالية السليمة.

• تستند مشورة صندوق النقد الدولي بشأن السياسة النقدية إلى تحليل دقيق لديناميكيات التضخم، والتفاعلات بين سياسة المالية العامة والسياسة النقدية، والمفاضلات بين السياسات، والتدفقات الرأسمالية، بما في ذلك دمج إطار السياسات المتكامل في أنشطة الصندوق الأساسية. ويقدم أحدث عدد من تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي" المشورة بشأن كيفية مواجهة صدمات الإمداد السالبة، مؤكداً على أهمية الحفاظ على استقرار الأسعار مع السماح بالتفاوضي عن الصدمات المؤقتة إذا كان موقف السياسة النقدية ملائماً بالفعل. ولا يزال الصندوق من أشد المؤيدين لاستقلالية البنوك المركزية.

وتعد سياسات القطاع المالي، بدورها، ركيزة أساسية للاستقرار. ونظراً لتصاعد المخاطر وعدم اليقين، ينبغي، إلى جانب ضمان فعالية الرقابة والتنظيم في القطاع المصرفي، توسيع نطاق استخدام أدوات مراقبة وتحليل المخاطر النظامية، وتشديد متطلبات الإبلاغ والرقابة على مؤسسات الوساطة المالية غير المصرفية، لا سيما عند زيادة مستويات الرفع المالي أو اتساع فجوات السيولة أو نمو الروابط مع البنوك في هذا القطاع. وقد يلزم النظر أيضاً في تعزيز متطلبات رأس المال والسيولة في المؤسسات المالية الضعيفة، وفق المعايير الدولية المتعارف عليها.



- ونحل بمزيد من العمق الآثار الكلية للذكاء الاصطناعي والعملات الرقمية المستقرة. وتخلص أبحاثنا إلى أن الذكاء الاصطناعي بإمكانه تحقيق طفرة ملموسة في النمو العالمي، ولكنه قد يؤدي أيضا إلى اتساع فجوة الدخل، وتركز مكاسب الإنتاجية في الاقتصادات المتقدمة الأكثر جاهزية. وتقدم دراستنا البحثية الأخيرة بشأن **فهم العملات الرقمية** المستقرة نظرة شاملة على المنافع والمخاطر وأطر السياسات واللوائح التنظيمية في هذا المجال، وسنطرح في دراسة لاحقة بعض الاعتبارات الأولية بشأن سياسات تخفيف المخاطر. ونتعاون حاليا مع فرقة العمل المالي للمساعدة في مكافحة الاحتيال الرقمي، وسنسلط الضوء على التمويل الرقمي الآمن والشامل للجميع خلال الاجتماعات السنوية القادمة في تايلند.

التداعيات الناجمة عن ارتفاع الدين العام في الاقتصادات الرئيسية، فضلا عن المخاطر المحيطة بالمالية العامة نتيجة انخفاض المساعدات الإنمائية. كذلك نواصل جهودنا لمساعدة الأعضاء على تصميم **أطر سياسات قادرة على الصمود** في مواجهة الصدمات، وإصلاح نظم الحماية الاجتماعية والسياسات الضريبية في ضوء انعكاسات الذكاء الاصطناعي.

السياسات الهيكلية والتنظيمية

إن زيادة النمو على المدى المتوسط أشبه بالمد الصاعد الذي يرفع جميع القوارب، وهو واقع لا يسع أي بلد تجاهله. وفي هذا السياق، تكتسب الإصلاحات الهيكلية التي تمكن الاستثمار بقيادة القطاع الخاص وزيادة الإنتاجية أهمية كبيرة، بما في ذلك التنظيم الرشيد. ويجب أن تشمل الأهداف تحسين بيئة الأعمال، وتحديث أسواق العمل، وتنمية رأس المال البشري، وتعزيز المنافسة، واستحداث آليات جديدة لضمان الحماية عند الحاجة، فضلا عن معالجة نقاط الضعف في هيكل الحوكمة ومكافحة ممارسات الفساد حيثما وجدت. ويتيح تسخير التكنولوجيا الحديثة، بما في ذلك لأغراض أمن الطاقة والتحول المناخي، مسارا قويا نحو الأمن الاقتصادي والنمو.

ويتيح الذكاء الاصطناعي والابتكار المالي فرصا جديدة للنمو، ولكنهما يتطلبان إدارة دقيقة. فالذكاء الاصطناعي، على وجه الخصوص، يمكن أن يكون محركا قويا لنمو الإنتاجية. غير أنه يمكن أن يؤدي أيضا إلى اضطراب سوق العمل واتساع فروق الدخل داخل البلدان وفيما بينها. ولضمان تقاسم المنافع بين الجميع، هناك حاجة إلى التعاون الدولي، بما في ذلك لمساعدة بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان منخفضة الدخل على الاستفادة من الأدوات والبنى التحتية المتاحة وجذب الاستثمارات الأجنبية. وبالمثل، فإن الصعود السريع للتمويل الرقمي، بما في ذلك العملات الرقمية المستقرة، بإمكانه إعادة تشكيل التدفقات الرأسمالية عبر الحدود، مما يخلق فرصا جديدة ومخاطر وتداعيات جديدة أيضا في النظام النقدي الدولي. ومن شأن الأطر التنظيمية والإشرافية القوية، المسترشدة بالقواعد والمعايير المتعارف عليها دوليا، أن تساعد في تخفيف المخاطر وضمان تقاسم المنافع.

- يولي صندوق النقد الدولي اهتماما متزايدا للإصلاحات الداعمة للنمو الممكن. وتوضح أحدث دراساتنا التحليلية الخطوات اللازمة لتحسين كفاءة **سوق العمل** ومرونتها، وزيادة الاستفادة من **سياسة المنافسة** للحماية من التركزات المفرطة، ومعالجة ضعف آليات انتشار المهارات عبر الشركات، وتشجيع **تنمية المهارات**، بما في ذلك لتعزيز الاستفادة الفعالة من الذكاء الاصطناعي. ونواصل كذلك مساعدة البلدان في دمج مخاطر المناخ في أطرها الاقتصادية الكلية.

- يراقب صندوق النقد الدولي المخاطر النظامية عبر الأسواق المالية بصورة آنية، ويقيم مواطن الضعف المالية الكلية المستجدة. ويوضح أحدث عدد من تقرير **الاستقرار المالي العالمي** القنوات الرئيسية التي يمكن أن تؤدي إلى تفاقم تقلبات الأسواق المالية وحلقات الآثار المترتبة بين الضغوط المالية والنشاط الاقتصادي التي يصعب احتواؤها. وفي الوقت الحالي، يغطي **برنامج تقييم القطاع المالي** نطاقا أوسع من مخاطر المؤسسات غير المصرفية والأصول المشفرة والأمن السيبراني.

سياسة المالية العامة

في معظم البلدان، يخضع الحيز المالي لمزيد من القيود مقارنة بالسنوات القليلة الماضية. فقد أدت الصدمات المتتالية، إلى جانب الضبط المالي المحدود خلال فترات الهدوء الوجيزة، إلى ارتفاع أعباء الدين العام وخدمة الدين، وتقليص هامش المناورة في مجال السياسات. وفي البلدان منخفضة الدخل، تتفاقم هذه التحديات نتيجة انخفاض المساعدات من الجهات المانحة.

وينبغي أن تستند استجابة المالية العامة تجاه الصدمة الجديدة إلى أطر موثوقة. فعلى غرار ما حدث أثناء اضطرابات سوق الطاقة في عام ٢٠٢٢، تواجه البلدان ضغوطا سياسية للتخفيف من أثر تمرير ارتفاع الأسعار إلى الأسر والشركات. غير أن هذه الإجراءات ستؤدي، من خلال كبح الإشارات السعرية، إلى تقويض الاستجابة الضرورية على جانب الطلب، وبالتالي استمرار ارتفاع الأسعار العالمية. وفي حالة تقديم الدعم من خلال المالية العامة، ينبغي أن يكون مؤقتا، وموجها للفئات المستحقة، ومحدود النطاق. وينبغي للبلدان التي تتمتع بحيز مالي كاف أن تفسح المجال لأدوات الضبط التلقائي. وبالنسبة للبلدان الأخرى، يُفضل إعادة ترتيب أولويات الإنفاق لحماية الأسر والشركات الأكثر ضعفا من خلال نظم التحويلات الحالية دون فرض أعباء إضافية على الميزانية، بدلا من التدابير الممولة بالعجز التي من شأنها أن تقوض ثقة الأسواق. وفي جميع الحالات، سيكون من الضروري التركيز على جودة الإنفاق وإعادة بناء حيز السياسات بمجرد أن تسمح الظروف بذلك، بدعم من أطر مالية متوسطة الأجل تتسم بالمصداقية. وتنبغي معايرة إجراءات المالية العامة بعناية لتجنب مفاومة الضغوط التضخمية. فقد يؤدي الإفراط في تيسير موقف المالية العامة إلى إطالة أمد الضغوط السعرية، مما يترتب عليه ضرورة اتباع سياسة نقدية أكثر تشددا وكبح النشاط الاقتصادي.

- يساعد صندوق النقد الدولي بلدانه الأعضاء على تقييم المخاطر ومواطن الضعف في مالياتها العامة، وتصميم خطط مالية تتسم بالمصداقية، مع مراعاة احتياجات التصحيح على المدى الطويل. ويقيم أحدث عدد من تقرير **الراصد المالي** مخاطر

سياسات لدعم التعاون الفعال

تتزايد أهمية التعاون الدولي في عالم يشهد صدمات متواترة وتحولات هيكلية كبيرة. فلا غنى عن العمل المشترك لإدارة الصدمات والتداعيات العالمية. ومن شأن مناهج العمل متعددة الأطراف أن تساعد في التصدي للتحديات المشتركة، مثل حماية التجارة باعتبارها محركا للنمو، والحد من الاختلالات العالمية المفرطة، ومعالجة أوجه الهشاشة الناتجة عن الديون، ومواجهة المخاطر المناخية. والتعاون الفعال دائما ما يكون أقوى مردودا من السياسات الفردية.

• يوفر الصندوق منصة مؤتمنة لتيسير التعاون الاقتصادي وإيجاد حلول عملية للتحديات المشتركة. وسنواصل العمل عن كثب مع المؤسسات الأخرى متعددة الأطراف والأجهزة الإقليمية وغيرها من الأطراف المعنية لدعم بلداننا الأعضاء.

معالجة الاختلالات العالمية المفرطة

تعد سلامة السياسات في الاقتصادات الكبرى شرطا أساسيا للحد من الاختلالات العالمية المفرطة. فاستمرار الاختلالات الحادة يؤدي إلى تشوه تخصيص الموارد، وتراكم المخاطر، وتأجيج النزعة الحمائية. وتترتب على إعادة التوازن غير المنظمة تكلفة باهظة، تشمل تحول اتجاه التدفقات الرأسمالية، وتصحيح أسعار الأصول، وتراجع النمو الاقتصادي. وفي المقابل، تتطلب إعادة التوازن المنظمة سياسات منسقة: زيادة الطلب المحلي في اقتصادات الفائض، بما في ذلك من خلال تعزيز الاستهلاك الخاص وزيادة الاستثمار في البنية التحتية العامة، وزيادة الادخار في بلدان العجز، بما في ذلك من خلال كبح عجز المالية العامة.

• يعكف صندوق النقد الدولي على تطوير عمله في مجال معالجة الاختلالات، مع التركيز على القياس، والتشخيص، وتقديم المشورة بشأن السياسات، وتنسيق السياسات. ونعمل كذلك على تحسين نموذج تقييم التوازن الخارجي، ونحل عن كثب دور السياسات التجارية والصناعية في دراستنا الأخيرة بشأن فهم الاختلالات العالمية، والتي توضح تأثير التصحيح المتزامن للسياسات المحلية في الاقتصادات الرئيسية على الحد من الاختلالات وتعزيز النمو العالمي. وستتضمن

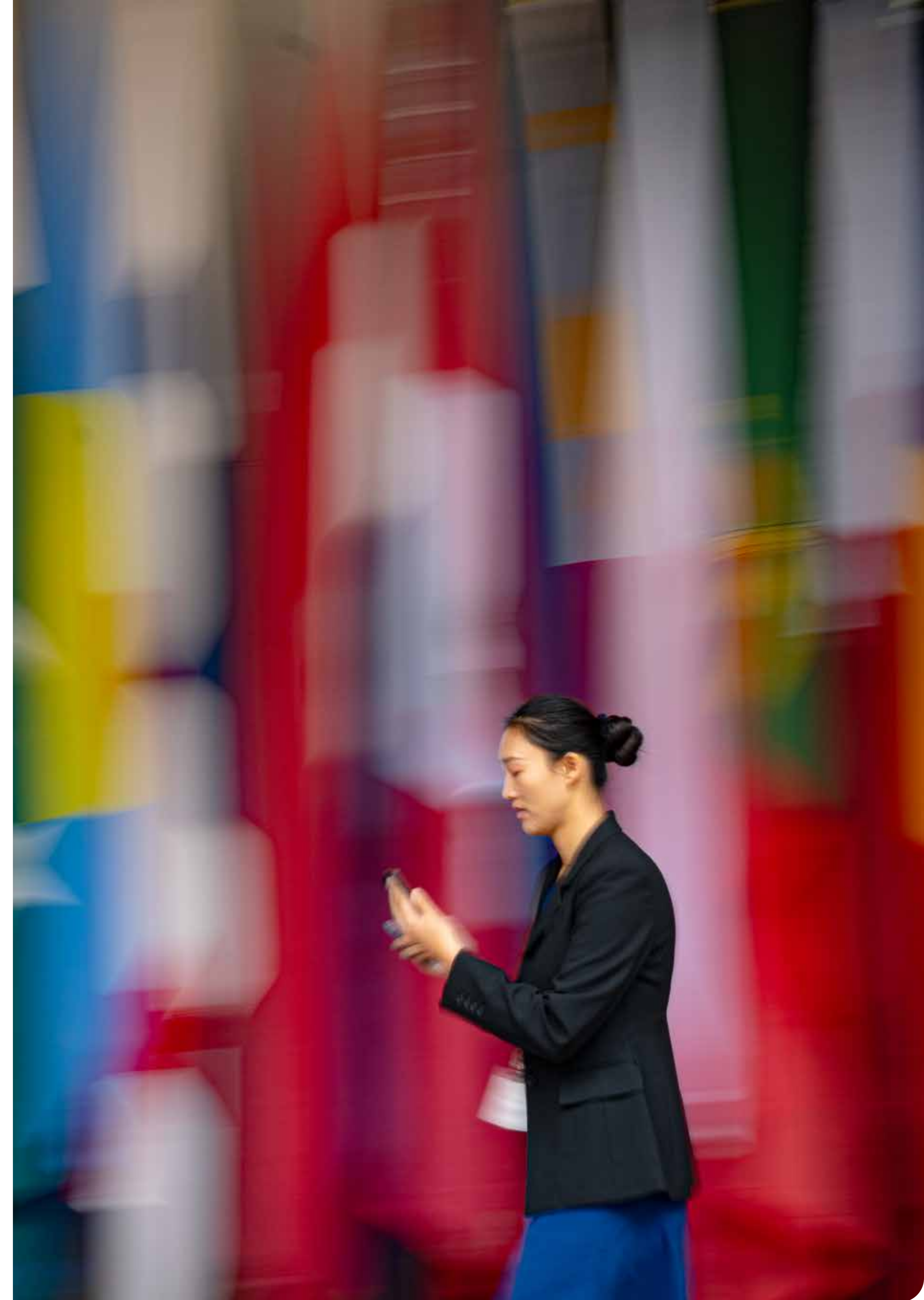
مراجعتنا الشاملة للرقابة مقترحات لتطوير تحليلات القطاع الخارجي ودمجها في أنشطة الرقابة الثنائية. ويعرض تقرير القطاع الخارجي لعام ٢٠٢٦ تقييما حديثا للاختلالات الخارجية ويقترح طائفة من السياسات التصحيحية.

دعم البلدان الأعضاء منخفضة الدخل والهشة والمتأثرة بالصراعات، ومعالجة الديون المرتفعة

هناك حاجة إلى تنسيق الجهود من أجل تعزيز القدرة على الصمود والنمو الممكن في البلدان منخفضة الدخل والهشة والمتأثرة بالصراعات. ويتضمن ذلك دعم جهود الإصلاح المحلي في بناء مؤسسات قوية قادرة على المساعدة في جذب التمويل الخاص والاستثمار. وفي ظل اتجاه الجهات المانحة إلى تخفيض مساعداتها التقليدية، ينبغي توجيه الموارد الميسرة الشحيحة نحو أكثر البلدان فقرا وعرضة للمخاطر. وقد ساهم التقدم المحرز خلال السنوات الأخيرة في إتاحة المجال لتسريع وتيرة عمليات إعادة هيكلة الدين وزيادة شفافيتها لدعم البلدان المثقلة بالديون وأعباء خدمة الدين.

• تناول أحدث تقارير الصندوق حول البلدان منخفضة الدخل سبل اجتياز تحولات البيئة التمويلية بمزيد من الفعالية في هذه البلدان. ونعمل حاليا على تنفيذ مراجعة عام ٢٠٢٤ للصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر لتعزيز قدرة صندوق النقد الدولي على دعم البلدان منخفضة الدخل في تلبية احتياجات ميزان المدفوعات. ونمضي قدما أيضا في تنفيذ استراتيجية الدول الهشة والمتأثرة بالصراعات لتقديم المزيد من الدعم لأكثر بلداننا الأعضاء ضعفا، مع تصميم أنشطتنا في الدول النامية الصغيرة بما يتلاءم مع بيئتها المعرضة للصدمات.

• ويسعى منهجنا القائم على ثلاث ركائز، في إطار مبادرة مشتركة مع البنك الدولي، إلى مساعدة البلدان على تنفيذ أهم الإصلاحات اللازمة لتعزيز النمو والاستثمار، والتصدي لقيود التمويل على المدى القصير. ونواصل العمل بفعالية على دعم حالات إعادة الهيكلة الفردية، بما في ذلك ضمن الإطار المشترك، كما ندعم عمل اجتماع المائدة المستديرة بشأن الديون السيادية العالمية لتعزيز عمليات إعادة الهيكلة.



المضي قدما في تنفيذ التوجهات

متوسط الأجل للصندوق

لا تزال توجهات الصندوق على المدى المتوسط وثيقة الصلة بمتطلبات دعم بلدانه الأعضاء في عالم يموج بالتغيرات.

• **تعزيز الرقابة:** تهدف **المراجعة الشاملة للرقابة** إلى تطوير أدواتنا الرقابية لتقديم المزيد من الدعم لبلداننا الأعضاء وسط تحولات عميقة في عالم أكثر ضبابية وعرضة للصدمات. ويشمل ذلك تقديم مشورة أكثر تفصيلا بشأن السياسات حسب ظروف كل بلد، مع زيادة التركيز على تقييم المخاطر وإدارتها، وإجراء تحليلات أكثر شمولاً حول القضايا والتداعيات في القطاع الخارجي. وتوضح المراجعة المبادئ التي يُستند إليها في تحديد نطاق تغطية القضايا والتحليلات ذات الأولوية، وتقدم مقترحات بشأن تحديث العمليات لجعل أنشطة الرقابة أكثر مرونة واستجابة لاحتياجات الأعضاء. وتهدف **مراجعة برنامج تقييم القطاع المالي** إلى الحفاظ على أهميته الاستراتيجية، وفعاليتها، ومرونته في تحديد المخاطر ذات الأولوية، سواء على مستوى القضايا النظامية، مثل الذكاء الاصطناعي والمناخ، أو على مستوى البلدان. ونعمل أيضا على تعزيز **اتساق البيانات والأطر الكلية**، وإعداد **التقرير المرحلي حول مستجدات تنفيذ إطار انخراط الصندوق في قضايا الحوكمة** لتقييم التقدم المحرز في هذا الصدد.

• **التصدي لتحديات الدين:** إلى جانب جهودنا الحثيثة للتصدي لضغوط الدين على المدى القريب، نوشك على الانتهاء من **مراجعة إطار استدامة القدرة على تحمل الدين للبلدان منخفضة الدخل** المشترك بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لتحسين تقييم ورصد مواضع الانكشاف لمخاطر الديون، وإرشاد قرارات الاقتراض والإقراض. وقد صُممت المبادئ التوجيهية المقترحة بشأن **إطار حوكمة إدارة الدين العام** لمساعدة صناع السياسات على تعزيز الحوكمة والشفافية في عمليات إدارة الدين. ونعكف كذلك على تحديث إرشاداتنا بشأن **استخدام إطار تحليل المخاطر السيادية واستدامة القدرة على تحمل الدين للبلدان القادرة على النفاذ إلى الأسواق**.

• **تعزيز أدوات الإقراض:** تهدف **مراجعة تصميم البرامج وشرطيتها** التي يجريها الصندوق حاليا إلى مراجعة الأداء لتقييم البرامج الناجحة والأقل نجاحا، ووضع مقترحات لتعزيز فعالية البرامج في بيئة تشهد المزيد من عدم اليقين والصدمات المتواترة وتآكل حيز السياسات. وتصدر قريبا دراسة حول **أطر السياسة النقدية لبلدان الأزمات القائمة والشبكة** للتعلم في فهم القضايا المؤثرة على فعالية تصميم البرامج التي يدعمها الصندوق وشرطيتها في مجال السياسة النقدية وسياسة سعر الصرف.

• **تعزيز العمل في مجال تنمية القدرات:** نواصل تقييم أولويات وميزانيات تنمية القدرات لضمان توافقها مع الأولويات العامة للصندوق، وتوجهاته الاستراتيجية، واحتياجات البلدان الأعضاء من خلال تصميم أنشطة لتنمية القدرات تتناسب مع ظروف كل بلد وتدعم أيضا عمل الصندوق في مجالي الرقابة والإقراض. واستنادا إلى **مراجعة استراتيجية تنمية القدرات** في إبريل ٢٠٢٤، نعمل على تعزيز جهودنا في مجال تنمية القدرات عبر الحد من المخاطر المرتبطة بالتمويل الخارجي، مع تعزيز مرونة وتنوع مصادر التمويل. ويجري العمل حاليا على إعداد دراسات تحليلية بشأن تصميم وتمويل **آلية لاستقرار تنمية القدرات** في المستقبل.

• **صندوق قوي ومرن:** تواصل البلدان الأعضاء العمل على تنفيذ زيادة الحصص بنسبة ٥٠٪ في إطار المراجعة العامة السادسة عشرة للحصص، والتي ستعزز قدرة الصندوق على الاستجابة للأزمات العالمية. ويعد اعتماد مبادئ الدرعية التوجيهية خطوة كبيرة من شأنها أن تساعد في توجيه المناقشات بشأن إصلاحات الحصص والحوكمة، بما في ذلك في إطار المراجعة العامة السابعة عشرة للحصص. ونواصل تحسين إدارة المخاطر المؤسسية، وتنفيذ عملية الترشيد بهدف تعظيم مردود موارد الصندوق وضمان مرونة العمليات. ويلتزم صندوق النقد الدولي بالاضطلاع بدور ريادي بين المؤسسات متعددة الأطراف في الاستخدام المسؤول للذكاء الاصطناعي بهدف تحسين جودة التحليلات وكفاءة العمليات. وأخيرا وليس آخرا، فموظفونا هم أقيم أصولنا، ونظل ملتزمين باستقطاب أفضل الكفاءات والحفاظ عليها.



المشاركات العالمية الجارية

تعاون صندوق النقد الدولي خلال الأشهر الستة الماضية مع ٥١ بلداً عبر إجراء تقييمات اقتصادية وإسداء المشورة في مجال السياسات، كما أجرى تقييماً للنظم المالية في ٣ بلدان. وقدم التمويل إلى ٣٩ بلداً، ونفذ برامج لتنمية القدرات في ١٥٨ بلداً. ونعرض فيما يلي مجموعة مختارة من المشاركات لإلقاء الضوء على بعض أنشطة الصندوق في الآونة الأخيرة.



الرقابة

تتضمن تقارير آفاق الاقتصاد الإقليمي تقييم الأوضاع الاقتصادية، وتحديد المخاطر، وتقديم المشورة في مجال السياسات.

عدد الأعضاء حسب فئة الدخل والتنمية الاقتصادية

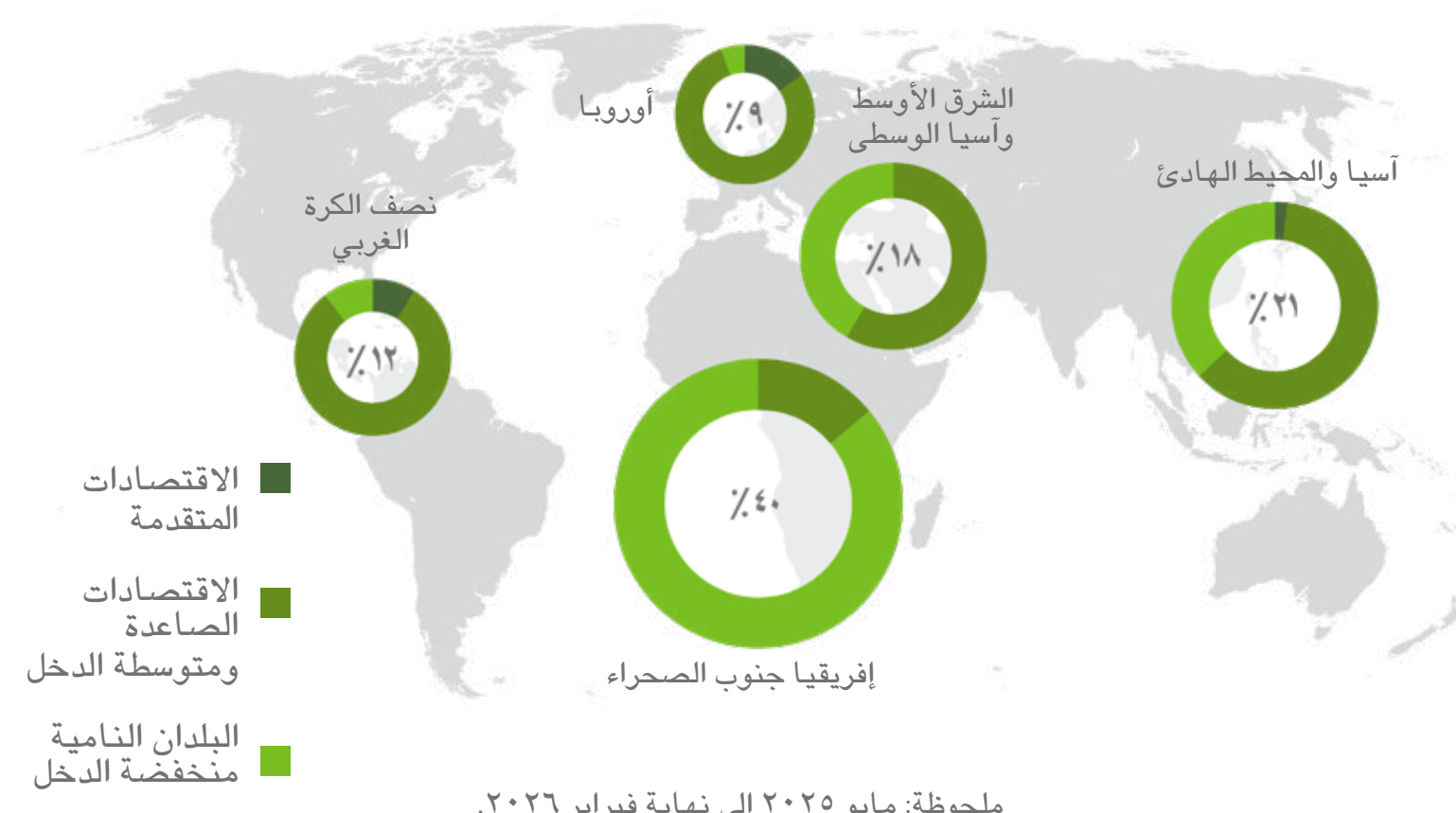
نصف الكرة الغربي	إفريقيا جنوب الصحراء	الشرق الأوسط وآسيا الوسطى	أوروبا	آسيا والمحيط الهادئ
البلدان منخفضة الدخل والنامية				
٣	٣٥	١٠	١	١٠
اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل				
٢٩	١٠	٢١	١٣	٢٠
الاقتصادات المتقدمة				
٢	صفر	صفر	٢٢	٥



تنمية القدرات

تساعد أنشطة تنمية القدرات البلدان عبر مختلف فئات الدخل في تصميم وتنفيذ سياسات النمو الاقتصادي الكلي.

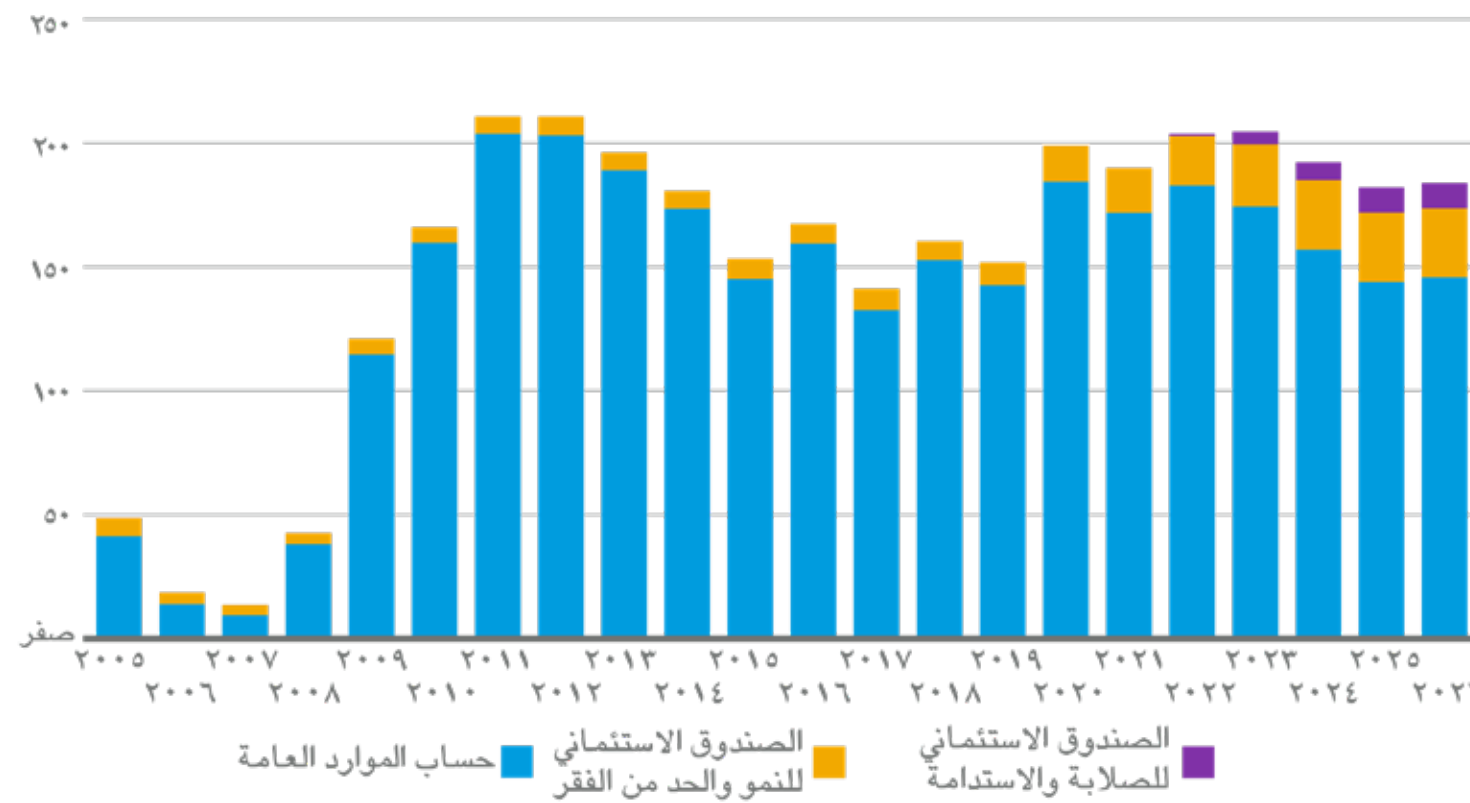
توزيع أنشطة تنمية القدرات حسب المنطقة وفئة الدخل



الإقراض

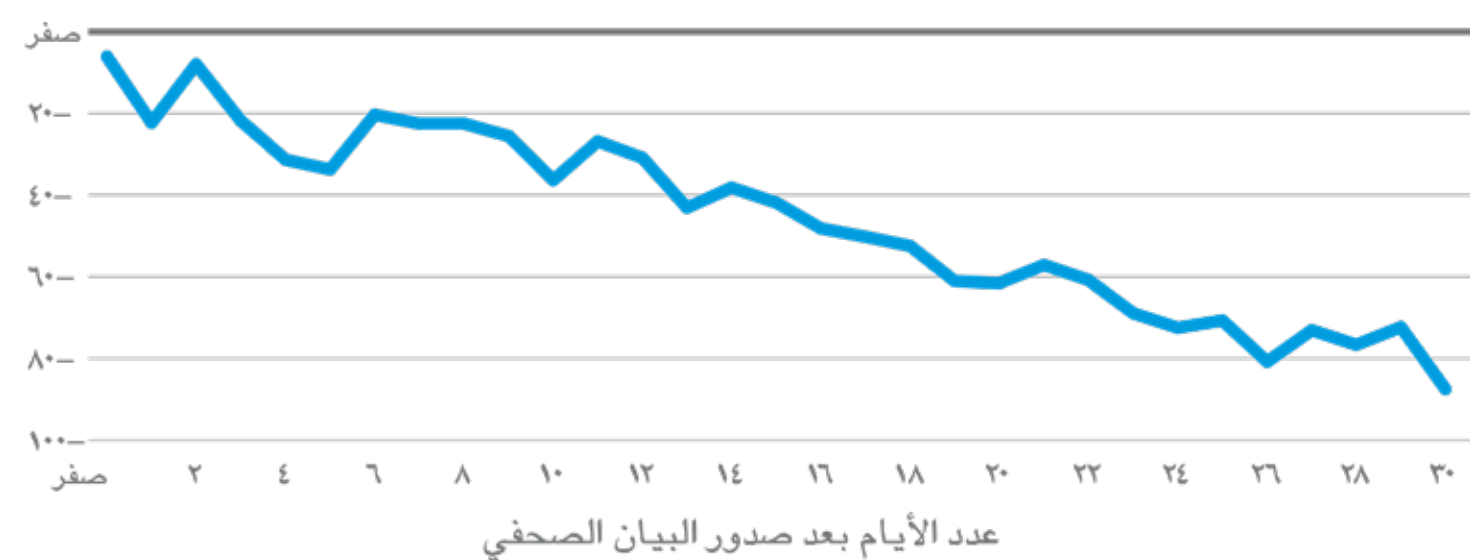
ينفذ الصندوق حاليا ترتيبات إقراضية في ٣٩ بلدا عضوا.

إجمالي التزامات الإقراض، من ٢٠٠٥ إلى ٢٠٢٦ (بمليارات حقوق السحب الخاصة)



تساعد برامج الصندوق في تعزيز قدرة الاقتصادات على الصمود في مواجهة الصدمات وزيادة ثقة الأسواق.

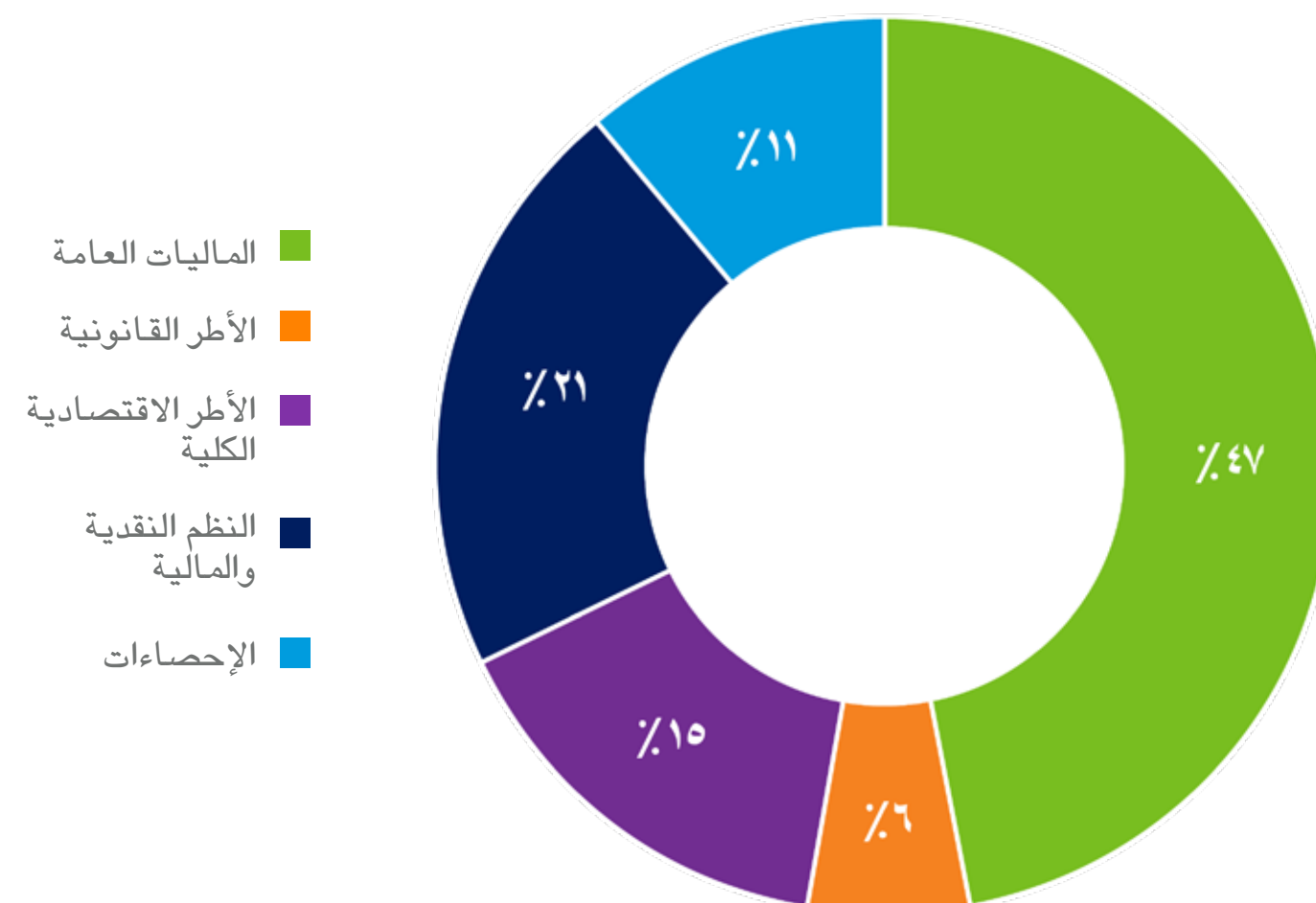
التغيرات التراكمية في فروق العائد على السندات السيادية في أعقاب البيانات الصحفية الصادرة عن الصندوق (نقاط أساس)



ملحوظة: متوسط فروق العائد على السندات السيادية خلال الثلاثين يوما التالية لعقد اتفاقات على مستوى خبراء الصندوق. وتشمل العينة ٤٠ بلدا من مارس ٢٠٢٠ إلى نوفمبر ٢٠٢٤.

المصدر: ورقة عمل صادرة عن صندوق النقد الدولي بعنوان "Speaking to the Markets: The Role of IMF Announcements in Investors' Confidence," IMF Working Papers 2025.

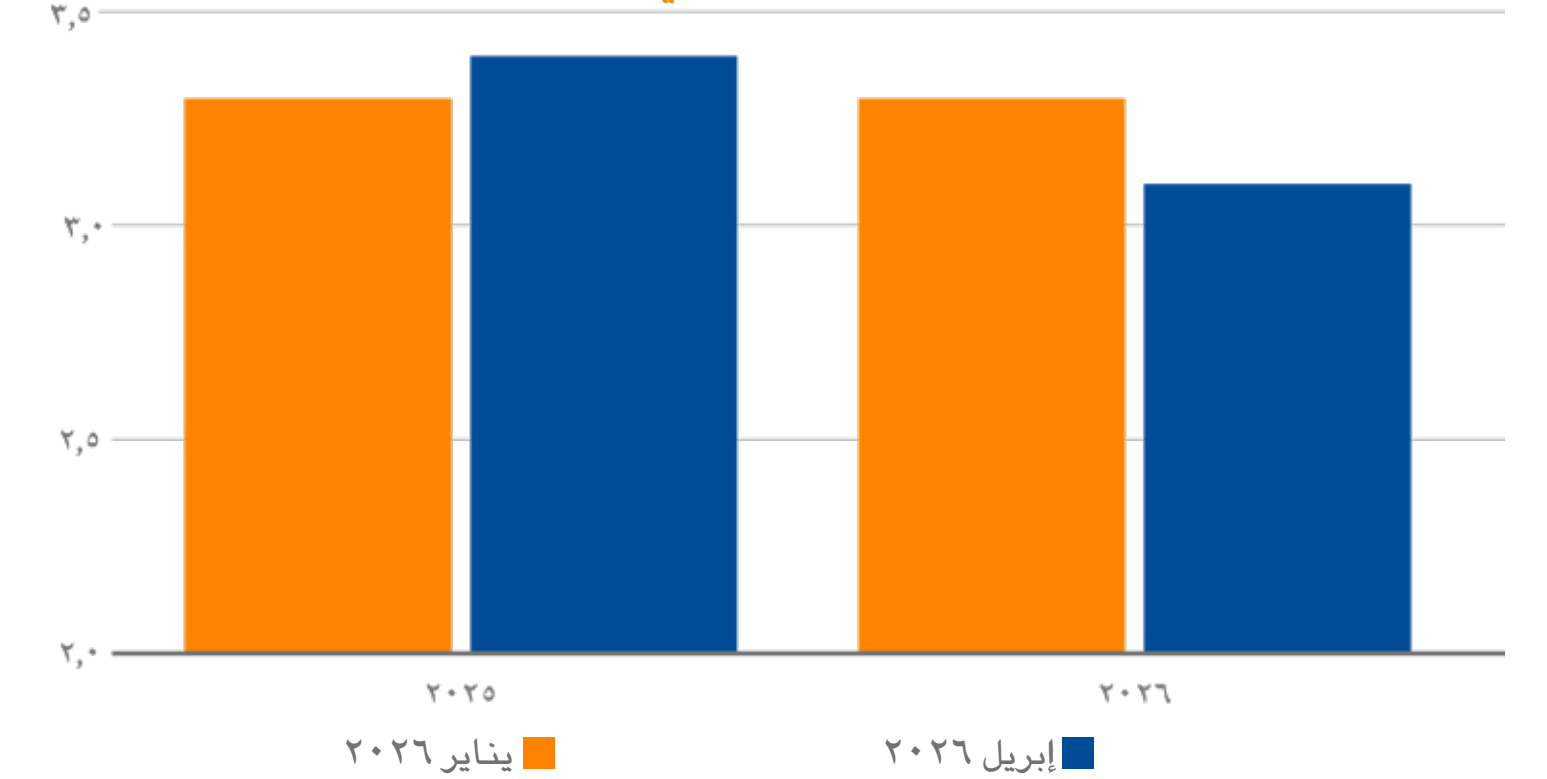
أنشطة تنمية القدرات حسب الموضوع



ملحوظة: مايو ٢٠٢٥ إلى نهاية فبراير ٢٠٢٦.

الحرب في الشرق الأوسط تعوق العوامل الدافعة، مما يؤثر سلبا على آفاق النمو في عام ٢٠٢٦.

النمو العالمي



المصدر: صندوق النقد الدولي، عدد يناير ٢٠٢٦ من تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي، وعدد إبريل ٢٠٢٦ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي.